

ظاهرة الانحراف لدى رياضي النخبة في ضوء الضوابط القانونية الجزائرية

الاستاذ: نصري عبد القادر أستاذ محاضر "أ" معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر 3

1 – naceri.abdelkader@univ-alger3.dz

الاستاذة: بن عكي رقية صونية أستاذ محاضر "أ" معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة الجزائر 3

2 – benaki.rokia@univ-alger3.dz

الملخص

إن المجال الرياضي بحاجة ماسة إلى تنظيم قانوني وبالأخص رياضة كرة القدم نظرا للمكانة الواضحة التي احتلتها ظاهرة الانحراف و بروز مظاهر الانحراف في المنافسات فبالرغم من أن هذه الرياضة لها نظام وقوانين خاصة بها تتميز بالصرامة رغم ذلك بقيت السلوكيات العنيفة شائعة الظهور أثناء المنافسات.
الكلمات المفتاحية: الانحراف الرياضي، رياضي النخبة، الضوابط القانونية.

Résumé :

Le secteur sportif a besoin d'une organisation dans la réglementation juridique, particulièrement le football vu l'ampleur de la violence pendant les compétitions sportives, et ce malgré la réglementation stricte régie par la loi, mais ceci n'empêche pas l'apparition de nombreux dérapages violents contraire à l'éthique sportive tel que l'agressivité verbale, physique, dopage... etc. .

Keywords: the phenomenon of deviation in sport, Elite athletes, Legal controls

مقدمة :

أصبحت الرياضة في عصرنا الحديث تشكل ظاهرة اجتماعية، ولا جدال أن التربية البدنية والرياضية أصبحت علما له قواعده وأصوله التي تقوم على أسس من البحث والتجربة. كما أنها تعد مجالا للبحث العلمي الذي لم يقتصر على باحثي وعلماء التربية البدنية والرياضية، لقد تطرق إليها باحثي وعلماء من مجالات مختلفة فتناولها علماء السياسة والاقتصاد فضلا عن باحثي علوم الاجتماع والفلسفة والقانون.

لقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدا ملحوظا في الاهتمام بالرياضات التنافسية، و في سبيل تحقيق الفوز والبطولة نجد انه ظهرت في الساحة الرياضية عدة مفاهيم جديدة تهدد المنافسة الرياضية مثل السلوك العدواني، ظاهرة العنف حيث أصبحت النشاطات الرياضية بمختلف أنواعها تشهد موجة جديدة وظاهرة غريبة تتنافى والقيم الحضارية والنبيلة للرياضة على العموم، وهذا عبر ما عرفته من انحرافات عن مسارها التربوي والأخلاقي ولهذا نعتقد انه ليس هناك أكثر من المجتمعات الرياضية حاجة إلى تنظيم قانوني باعتبارها مجتمعات قائمة على التنافس الحر الشريف لتحقيق النتائج والكسب المشروع فلا بد من تشريعات منظمة وقواعد قانونية حاكمة تفرض الانضباط وتلزم الاحترام و تؤمن السيطرة على الانفعالات والنزوات السلبية. وفي العصر الحديث بذلت المحاولات الجادة لتهديب الرياضة وأصبحت لها قوانينها ولوائحها وأنظمتها ومؤسساتها التي تحاول الحد إلى أقصى مدى من مظاهر العنف و العدوان. ومن هنا كان التلازم بين القانون والرياضة تلازما قويا فلو أمعنا النظر في الحركة الرياضية لوجدنا أن القانون يشكل القاعدة الأساسية في هذا الكيان لهذا أخذت التشريعات الرياضية مركزا ممتازا في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، لحرص معظم الدول على ضرورة الاهتمام بالرياضة والتزام الدولة بها كوسيلة تربية للنشء والشباب حيث أن من أهم أهداف التربية

الرياضية تنشئة جيل سليم يتمتع بأخلاق حميدة وسلوك سوي لا يتأتى إلا بوجود ضوابط قانونية تحكم العلاقات فيما بينهم.

1- إشكالية البحث:

اعتمدت الجزائر في تنظيمها للأنشطة الرياضية على العديد من التنظيمات و التشريعات القانونية بغرض فرض الانضباط و السيطرة على الانفعالات و النزوات السلبية لأنه غالبا ما يتحول الأمر أثناء المنافسات الرياضية من متابعة أو مشاهدة لأحداث المباريات إلى عمليات قد تتضمن عنف اللاعبين بينهم فوق الميدان أو بين اللاعبين تجاه عناصر المنافسة الرياضية (حكم، مدرب ..)، و هذا ما يؤدي إلى الخرق الصريح للقوانين المنظمة للأنشطة الرياضية خاصة في رياضة كرة القدم حيث أصبحت في الوقت الراهن أكثر خشونة بالمواكبة مع بقية الأنشطة الرياضية الأخرى.

و للحد من هذه التصرفات اللارياضية و العنيفة بكل صرامة أثناء ممارستهم لهذه اللعبة، وضع المشرع قوانين تتضمن عقوبات للاعبين المنحرفين.

و إذا تحدثنا عن تطبيق هذا القانون، فبدأ تطبيقه من طرف الحكم و عدم تدخل الحكام منذ البداية في توقيع العقوبات بصرامة نتيجة غض النظر اتجاه بعض التصرفات العنيفة تعزز من زيادة التصرفات العنيفة التي تشكل مظهرا من مظاهر الانحراف لدى اللاعبين.

و بعد المرحلة التي يصدر فيها الحكم العقوبة، تلي مرحلة توقيع العقوبات من قبل اللجان التأديبية - لجان الانضباط - و التي تصدر العقوبة النهائية للاعب المنحرف وفق مقاييس خطورتها و درجتها ، العقوبة و حسب المدة التي بنص عليها القانون و الغرامة المالية الواجب دفعها كجزاء للتصرفات العنيفة التي يرتكبها بعض اللاعبين. لكن عادة ما تتساهل هذه اللجان مع اللاعبين المذنبين (الذين يتمتعون بالشهرة و المكانة العالية أو أشياء أخرى) كالعفو من العقوبة الكاملة و السماح لهم بالعودة إلى الميادين، و هذا ما يسبب العود في ارتكاب مثل هذه التصرفات في المباريات القادمة و يفقد القانون صرامته.

انطلاقا من هذه الخلفية النظرية يمكن طرح الإشكال حول مدى صرامة تطبيق هذه العقوبات في ضبط أشكال العنف التي تشكل مظهرا من مظاهر العنف لدى رياضي النخبة في رياضة كرة القدم ؟

انطلاقاً مما سبق يمكن حصر مشكلة البحث في مدى صرامة تطبيق القانون في ضبط ظاهرة الانحراف لدى رياضي النخبة في رياضة كرة القدم للحد من هذه التصرفات التي تنتافى مع قوانين و أخلاقيات المنافسة الرياضية الشريفة، و التي تمثل خطورة من عنف و عدوان تنجم في الخروج عن أصول المنافسة الرياضية .

لهذا سنحاول الوقوف اتجاه هذه التصرفات العنيفة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- 1 - هل عدم توقيع عقوبات صارمة من قبل الجهات المختصة يعزز من زيادة العنف المادي لدى رياضي النخبة اتجاه عناصر المنافسة الرياضية؟
- 2 - هل عدم صرامة الجزاءات من قبل الجهات المعنية تساعد على زيادة العنف المعنوي لدى الرياضي ذوا لمستوى العالي اتجاه عناصر المنافسة الرياضية؟
- 3- هل هناك علاقة بين عدم تجسيد العقوبات و الجزاءات في الواقع على رياضي النخبة و زيادة العنف المستتر؟

2- الفرضيات:

من خلال التساؤلات التي أوردناها في اشكاليتنا السابقة قمنا بوضع الفرضية العامة التالية:

2-1- الفرضية العامة:

ضرورة توقيع عقوبات صارمة و تجسيدها في الواقع ذات أهمية كبرى في خفض أشكال العنف التي تشكل مظهراً من مظاهر الانحراف لدى رياضي النخبة.

2-2- الفرضيات الجزئية:

- الفرضية الجزئية الأولى: عدم تطبيق العقوبات من قبل الجهات المختصة يعزز من زيادة العنف المادي لدى رياضي النخبة اتجاه عناصر المنافسة الرياضية.
 - الفرضية الجزئية الثانية: عدم صرامة الجزاءات من قبل الجهات المعنية تساعد على زيادة العنف المعنوي لدى الرياضي ذوا لمستوى العالي اتجاه عناصر المنافسة الرياضية.
 - الفرضية الجزئية الثالثة: هناك علاقة بين عدم تجسيد العقوبات و الجزاءات في الواقع على رياضي النخبة و زيادة العنف المستتر.
- 3- الدراسات السابقة أو المشابهة:

بالنسبة لموضوع بحثنا و المتعلق بظاهرة الانحراف لدى رياضي النخبة في ضوء الضوابط القانونية الجزائرية، لم نجد الدراسات المشابهة أو السابقة في هذا الميدان سواء كانت بحوث ماجستير أو دكتورا.

إلا انه توجد بعض الرسائل المشابهة في مجال دراسة الجانب القانوني، كالدراسة التي قام بها **لطفى احمد الباشي** و التي أكدت قبول المخاطر الرياضية و دوره في تحديد المسؤولية المدنية. و دراسة **سعيد جبر** التي كشفت الأساس القانوني لمسؤولية الرياضي عن فعله الشخصي. و دراسة **إبراهيم عيد نايلو** و **محمود كبيش** حول المسؤولية الجنائية عن استعمال المنشطات في المسابقات الرياضية.

4-تحديدالمفاهيمو شرح المصطلحات :

- الانحراف:

الانحراف حسب (جاك دوغلاس) هو الابتعاد عن المسار المحدد، أو هو انتهاك لقواعد و معايير المجتمع، و وصمة تلتصق بالأفعال أو الأفراد المبتعدين عن طريق الجماعات المستقيمة داخل المجتمع.

أما (كلينارد) فيرى أن الانحراف هو انتهاك القواعد الذي يتميز بدرجة كافية من الخروج عن حدود التسامح العام في المجتمع. من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الشخص المنحرف هو من يقوم بتصرفات مخالفة للقوانين الاجتماعية و الأعراف و القيم السائدة في المجتمع، و يسيء به إلى نفسه و أسرته و مجتمعه.

- رياضي النخبة :

رياضيو النخبة هم الذين يحققون أحسن النتائج الرياضية في تخصصهم الرياضي، و في التشريع الرياضي الجزائري فان مفهوم رياضي النخبة تم تحديده في المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 278 الذي يحدد القانون الأساسي لرياضي النخبة و ذات المستوى العالي في مادته الثانية، و يعرفه كالآتي : يقصد برياضي النخبة و ذات المستوى العالي، حسب مفهوم هذا المرسوم، كل رياضي أو مجموعة رياضيين حققوا أداء رياضيًا ذا مستوى عالمي و / أو دولي.

- الضوابط القانونية :

سوف يحاول الباحث وضع التعريف الإجرائي التالي للمقصود بالضوابط القانونية بما يتناسب موضوع البحث: هي قوانين الألعاب الرياضية و اللوائح المنظمة للمنافسات الرياضية بما في

ذلك القوانين المدنية و الجنائية. أما قوانين الألعاب فهي تلك القوانين الأساسية الملزمة لكل من يمارسها في أي بقعة من بقاع العالم و أي مخالفة لهذه القوانين يفقد الممارسة شرعيتها و يخرج المباراة من نطاقها الدولي لتصبح مباراة محلية غير معترف بها.

المنهج العلمي و اساليبه

نظرا لمتطلبات موضوع بحثنا و مشكلته المتعلقة بالانحراف لدى الرياضيين المحترفين في ضوء الضوابط القانونية الجزائرية، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة و وصف الظاهرة و ذلك من خلال جمع البيانات و تصنيفها و تدوينها و محاولة تفسيرها و تحليلها من اجل قياسها و دعم ذلك بطريقة كمية باتخاذ أسلوب إحصائي و ذلك قصد إعطاء مدلول علمي لمعرفة تأثير القانون على هذه الظاهرة محل الدراسة بهدف استخلاص النتائج و معرفة كيفية الضبط و التحكم في هذه العوامل.

اساليب المنهج الوصفي

1- الاستبيان: هو عبارة عن مجموعة أو قائمة من الأسئلة المصممة لجمع البيانات و المعلومات اللازمة من اجل إثبات أو نفي فرضيات البحث و حل المشكلة التي هي موضوع الدراسة من خلال الإجابة على تساؤلات الإشكالية.

كما يعد من أهم الوسائل الفعالة في جمع البيانات شريطة أن يكون الباحث على معرفة دقيقة بالبيانات المطلوب جمعها و كيفية قياس المتغيرات التابعة و المتغيرات المستقلة المرغوب دراستها و يجب أن يعمل الاستبيان على ترجمة المعلومات المطلوبة إلى أسئلة محددة و نقل نتائج الفحص بكل صدق و وضوح حتى يخدم البحث بأكبر قدر ممكن¹.

في دراستنا هذه قام الباحث بتوزيع استبيان تتكون من ثلاثة محاور على لاعبي النخبة لكرة القدم، تجزأت هذه المحاور إلى مجموعة من العبارات و كل مجموعة تستهدف الإجابة على احد فرضيات البحث التي تطرق إليها. كما تعمد على عدم تحديد عناوين المحاور في الاستمارة لان إثبات العناوين قد يؤدي في بعض الحالات إلى تردد بعض المفحوصين في الإجابة. و في الاستبيان الذي انجزناه اعتمدنا على الاستبيانات المغلقة - المفتوحة حيث نجد مجموعة من الأسئلة منها مغلقة تتطلب من المستجوبين اختيار الأجوبة المناسبة لها، و مجموعة أخرى من الأسئلة مفتوحة و للمفحوصين حرية الإجابة دون تقييد إجابتهم بعدد محدد من الخيارات.

و تجدر الإشارة إلى أن الاستبيان كان مرقما من (01) إلى (19) و مجزأ إلى ثلاثة محاور كمايلي:

- د عبد الفتاح الصيرفي : البحث العلمي - الدليل التطبيقي للباحثين - دار وائل للطباعة و النشر- ط1 - عمان 2002 -¹ ص ص 115 - 116 .

المحور الأول: يحتوي على 7 أسئلة و تتعلق بالعبارات التي تبين علاقة القانون بالعنف المادي في رياضة كرة القدم الذي يشكل مظهرا من مظاهر الانحراف، و تحمل أسئلة هذا المحور الأرقام التالية من (01) إلى (07) و التي تخدم الفرضية الأولى.

المحور الثاني: يحتوي على 6 أسئلة، يتعلق بالعبارات التي تبين علاقة القانون بالعنف المعنوي لدى اللاعب ذو المستوى العالي في رياضة كرة القدم و التي تخدم الفرضية الثانية و تشمل عبارات هذا المحور الأرقام التالية من (08) إلى (13).

المحور الثالث: يحتوي على 6 أسئلة و يتعلق بالعبارات التي تخدم الفرضية الثالثة من البحث، و هي عبارات تبين العلاقة الواضحة بين القانون و العنف المستتر، و تشمل عبارات هذا المحور الأرقام التالية من (14) إلى (19).

كل هذه العبارات جاءت لخدمة موضوع الدراسة ألا و هي ظاهرة الانحراف لدى رياضي النخبة في ضوء الضوابط القانونية الجزائرية.

2-المجتمع و العينة

2-1- مجتمع البحث

يعرفه الدكتور محمد نصر الدين رضوان انه: " المجموعة الأصلية التي تؤخذ منها العينة ² فقام الباحث بتحديد مجتمع أصلي يتمثل في الأندية الرياضية لكرة القدم في الجزائر التي تنشط في القسم الوطني الأول والثاني.

2-2- عينة البحث

تعتبر العينة الجزء الممثل للمجتمع الأصلي لذا ينبغي تحديدها بدقة حتى تكون ممثلة لجميع صفات المجتمع الأصلي الذي اشتقت منه (1)، لهذا قام الباحث باختيار عينة بطريقة عشوائية متمثلة في 80 لاعب محترف لكرة القدم في الأندية الرياضية بالجزائر تنشط بالقسم الأول والثاني.

3-أداة البحث

قمنا في بحثنا باستعمال أداة مهمة لجمع المعلومات وهي الاستبيان. **صدق الاستبيان**

² - د محمد نصر الدين رضوان : الإحصاء الاستدلالي في علوم التربية البدنية و الرياضة - دار الفكر العربي - القاهرة 2003 - ص 14 .

يجب على الباحث أن يراعي مقاييس الصدق عند القيام بالدراسة الميدانية بالرغم من انه يتميز بالنسبية و النوعية، و يقصد بالصدق صحة الاختبار بقياس ما وضع لقياسه³. قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان التي هي محل الدراسة على دكاترة في الاختصاص محكمين و ذوي الخبرة العالية و التجربة الميدانية في المجال الرياضي و القانوني، و تم تعديله بما يناسب موضوع البحث من حيث وضوح اللغة و تسلسل و تنظيم الأفكار.

❖ الثبات

يعرف عبد الحفيظ مقدم الثبات بأنه مدى الدقة والاتساق أو استقرار نتائجه فيما لو طبق على عينة من الأفراد في مناسبتين مختلفتين⁴.

ولحساب معامل الثبات يرى الدكتور فؤاد البهي السيد أن هناك ثلاثة طرق: -طريقة إعادة الاختبار.

- طريقة التجزئة النصفية.

- الصورة المتكافئة⁵.

للتأكد من ثبات الاستبيان اعتمدنا على طريقة إعادة الاختبار حيث قمنا باختيار 05 من لاعبي كرة القدم القسم الوطني الأول و الثاني بفواصل زمني (20 يوم) بين التطبيق الأول و الثاني، و قمنا بعدها بحساب معامل الارتباط بين نتائج الاستمارتين حيث حصلنا على معامل ارتباط يقدر ب $R = 0.94$ و هي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى 0.05 بمقدار 95 % و هو معامل ارتباط يدل على ثبات الاستبيان

- مجالات و حدود البحث

أ-المجال المكاني:

قام الباحث بإجراء هذه الدراسة في مجموعة من الأندية الرياضية لكرة القدم التي تدخل في نطاق ولاية الجزائر العاصمة، و تشمل الأندية التالية :

- اتلتيك بارادو.

- د عبد الحفيظ مقدم : الإحصاء و القياس النفسي و التربوي - ديوان المطبوعات الجزائرية - الجزائر 1993 - ص 14³

- د عبد الحفيظ مقدم: مرجع سابق - ص 152⁴.

- د فؤاد البهي السيد : علم النفس الإحصائي و قياس العقل البشري - دار الفكر العربي - 1978. ص 519⁵.

- مولودية الجزائر .

- اتحاد العاصمة.

- نصر حسين داي.

ب-المجال الزماني:

قام الباحث بالدراسة أثناء الموسم الرياضي 2016 -2017 واستغرقت الدراسة الميدانية حوالي أربعة أشهر.

الدراسة الاستطلاعية

من خلال زيارتنا للأندية الوطنية الجزائرية، قام الباحث بتوزيع استبيان يتكون من 30 عبارة على اللاعبين من اجل الدراسة الاستطلاعية للتعرف من خلالها على ظاهرة الانحراف في ضوء الضوابط القانونية الجزائرية.

و قد اقتصر توزيع الاستبيان على 5 لاعبين من نادي واحد و هو نادي راند القبة حيث يعتبر عينة من مجتمعنا، و من خلال هذه الدراسة استطاع الباحث صياغة الفرضيات التي تناولت مظاهر الانحراف لدى هؤلاء اللاعبين و صممها في ثلاثة أفكار و كل فكرة تمثل شكل من أشكال العنف، كما تبين لنا من خلال ما تقدم وجوب إعادة بعض الأسئلة و حذف العديد من الأسئلة الجزئية.

الجدول رقم 01 العنف المادي للاعب المحترف اتجاه عناصر المنافسة الرياضية.

الأجوبة	التكرارات	النسبة %	كا ² المحسوبة	كا ² المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
اللاعب المنافس	37	60.65	93.91	11.07	05	0.05
الحكم	14	22.95				
المدرّب	03	4.91				
الإداري	05	8.19				
المشاهد	01	1.63				
الإعلامي	01	1.63				
المجموع	61	100				

التحليل الاحصائي لنتائج اجوبة ضد من كان موجهها الاعتداء من السؤال رقم 03

يتبين من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (01) أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الكبرى عند مستوى الدلالة (0,05) إذ بلغت قيمة كا² المحسوبة 93.91 و هي أكبر من قيمة كا² المجدولة والتي تبلغ 11.07 ورغم أن الدلالة الإحصائية كانت لصالح القيمة الكبرى و المتمثلة

في الاعتداء الجسدي الموجه ضد اللاعب المنافس، يبقى الحكم أيضاً معرض للاعتداءات خلال مهامه على الرغم من انه ممثل القانون أثناء المباراة.
الجدول رقم 02 العنف المعنوي للاعب المحترف اتجاه عناصر المنافسة الرياضية.

الأجوبة	التكرارات	النسب %	كا ² المحسوبة	كا ² المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الطرد الفوري من قبل الحكم	03	21.42	16.14	7.82	03	0.05
الإقصاء من اللعب خلال أربع مباريات	00	00				
دفع غرامة مالية	00	00				
بطاقة صفراء	11	78.57				
المجموع	14	100				

التحليل الاحصائي لنتائج اجوبة نوع العقوبة المترتبة من السؤال رقم 11 يتبين من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (02) أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح القيمة الكبرى عند مستوى الدلالة (0,05) إذ بلغت قيمة كا² المحسوبة 16.14 و هي أكبر من قيمة كا² المجدولة والتي تبلغ 7.82 ورغم أن الدلالة الإحصائية كانت لصالح القيمة الكبرى و المتمثلة في البطاقة الصفراء ،تبقى عقوبة غير كافية إذ يجب اقترانها بعقوبة دفع غرامة مالية و الإقصاء من اللعب خلال أربع مباريات حتى يكون هناك تطبيق فعلي لما هو مقرر في النصوص القانونية.

الجدول رقم 03 العنف المستمر للاعب المحترف اتجاه عناصر المنافسة الرياضية.

الأجوبة	نعم	لا	المجموع
التكرارات	02	78	80
النسب %	2.5	97.5	100

التحليل الاحصائي لنتائج اجوبة اثبات التحاليل الرياضية لتعاطي المنشطات من السؤال رقم 13 يبين لنا الجدول رقم (03) أن هناك نسبة عالية 97.5 % من لاعبي رياضة كرة القدم للقسم الوطني الأول و الثاني أبدوا عدم تعاطيهم للمنشطات، بينما نسبة 2.5 % منهم أثبتت التحاليل الرياضية تعاطيهم للمنشطات.
من خلال هذه النتائج يمكن القول انه ليس هناك رقابة مستمرة لإجراء تحاليل تعاطي المنشطات على الرياضيين لان هذه الظاهرة فعلا موجودة.

الاستنتاج العام:

من خلال مناقشتنا و تحليلنا لنتائج الاستبيان الموجه للاعبين رياضة كرة القدم للقسم الوطني الأول و الثاني توصلنا إلى مايلي :

(1) بالنسبة إلى الفرضية الفرعية الأولى و التي مفادها: " عدم تطبيق العقوبات من قبل الجهات المختصة يعزز من زيادة العنف المادي لدى رياضي النخبة اتجاه عناصر المنافسة الرياضية." و ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج بان الفرضية محققة.

(2) أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية و التي كان محتواها: " عدم صرامة الجزاءاتمن قبل الجهات المعنية تساعد على زيادة العنف المعنوي لدى رياضي المستوى العالي اتجاه عناصر المنافسة الرياضية." و ذلك من خلال أجوبة لاعبي النخبة لرياضة كرة القدم في استمارة الاستبيان المقترح عليهم توصلنا إلى أن الفرضية محققة.

(3) لم تتحقق الفرضية الفرعية الثالثة و التي كان مفادها: " هناك علاقة بين عدم تجسيد العقوبات و الجزاءات في الواقع على رياضي النخبة و زيادة العنف المستتر." و هذا ما أكدته النتائج المحصل في ضوء إجابات اللاعبين و استطعنا الخروج بحل بديل للحد من ظاهرة المنشطات في المجال الرياضي خاصة كرة القدم يتمثل في تشديد الرقابة على المنشطات بصفة دورية و مستمرة.

و من خلال دراستنا لنتائج الاستبيانات و محتوى الفرضيات المحققة و غير المحققة و التي أكدت انه يمكن الحد من ظاهرة الانحراف لدى لاعبي كرة القدم شريطة أن يتم تطبيق القانون بصفة صارمة.

الاقتراحات والتوصيات

من خلال الدراسة التي قمنا بها خرجنا بمجموعة من الاقتراحات والفرضيات المستقبلية للحد من ظاهرة الانحراف لدى اللاعبين الجزائريين في رياضة كرة القدم النخبوية، تتمثل فيمايلي:

- إعادة رسكلة وتكوين وتأهيل القانونيين على مستوى الاتحاديات الرابطات والنوادي.
- إبرام عقود حسن السيرة أو اتفاقية التحكم الذاتي بين كل من المدرب أو الإداري واللاعب باعتبار اللاعب نفسه هو الطرف الأصلي للحد من العنف والعدوان.
- تكوين إطارات مختصة في مجال القانون الرياضي.
- صرامة تطبيق القانون وتجسيده في الواقع من قبل الحكم خاصة لما يتعلق الأمر باستعمال ألفاظ غير لائقة بالضرب والجرح العمدي.
- مساعدة الاتحاديات، الرابطات والنوادي للدولة في طار احترام القوانين المقررة لتنظيم الحركة الرياضية الوطنية.
- تعديل المواد المبرمجة في كليات الحقوق لإضافة مادة التشريعات الرياضية.
- وضع النظم و اللوائح التي تزيد من درجة و نسبة الرقابة الإجبارية على استخدام الرياضيين للمنشطات.
- استمرارية الرقابة على المنشطات بصفة دائمة طوال العام.
- إنشاء مختبر على مستوى الجزائر للرقابة على المنشطات يتمتع بأرقى مستوى فني و طاقم من الموظفين الفنيين المتخصصين و المؤهلين على ذلك.
- فرض رقابة على الفرق والمدربين والسهر على فرض احترام قوانين التسيير وخصوصيات ممارسة كرة القدم كرياضة وعدم ترك المجال للتلاعبات والانحرافات (سواء من جانب التسيير المادي أو العلاقات الإنسانية).

هوامش البحث

- 1- د عبد الفتاح الصيرفي : البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين – دار وائل للطباعة و النشر- ط1 – عمان 2002 – ص ص 115 – 116 .
- 2- - د محمد نصر الدين رضوان : الإحصاء الاستدلالي في علوم التربية البدنية و الرياضة – دار الفكر العربي – القاهرة 2003 – ص 14 .
- 3- - د عبد الحفيظ مقدم : الإحصاء و القياس النفسي و التربوي – ديوان المطبوعات الجزائرية – الجزائر 1993 – ص 14
- 4- د عبد الحفيظ مقدم: مرجع سابق – ص 152
- 5- - د فؤاد البهي السيد : علم النفس الإحصائي و قياس العقل البشري – دار الفكر العربي – 1978. ص 519